المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254
العـــــدد 19A تشر2ين 2025
No.19A Nov. 2025

البحث الصرفي عند الإمام الوقشي الأندلسي المالكي (489ه) في كتابه " التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه"

م.م مروة ماهر محمدعبد المجيد
كلية القانون/ الجامعة المستنصرية

الملخص

اعتنى العلماء بلغة الحديث النبوي الشريف عناية كبيرة وواسعة، لأنه المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، وكذلك المصدر الثاني من المصادر اللغوية بعد القرآن الكريم ومن هؤلاء العلماء الإمام الوقشي الأندلسي(489ه)، إذ اعتنى بلغة موطأ الإمام مالك بن أنس الأصبحي(179ه) إمام دار الهجرة النبوية الذي يعدُّ من أوائل كتب الحديث النبوي الشريف وأقوال الصحابة وتابعيهم التي دُوّنت في عصر الاحتجاج اللغوي أو بعده بمدة قريبة، وكان يعد من أصح الكتب قبل ظهور صحيحي البخاري ومسلم، إذ اعتنى الإمام الوقشي بشرح ألفاظ الموطأ وغريبه وتراكيبه، وبيان دلالاته وظلاله الثانوية في سياق الحديث النبوي الشريف لكنه لم يتعرض لاستنباط الأحكام الفقهية منه إلا بالقدر اليسير غير المسهب، فقد ذكر الإمام الوقشي كثيرا من أقوال أئمة أهل اللغة وآرائهم ويناقشها، وقد يبيّن مواطن الضعف والخطأ، أو يصححها أو يختار أحد أقوال النحويين منها، أو يختار المذهب النحوي من دون التصريح بذكره في أكثر المواطن، وقد يصرح في بعضها، ولا تقف تخطئته عند اللغويين فحسب، بل يخالفهم في بناء الأحكام الصرفية، فيحتج بالحديث النبوي الشريف بإثبات جواز اشتقاق بعض المشتقات التي رفضها اللغويون، ويعضد هذا بكلام العرب، وأنا أيضا قد ناقشت أقوال الإمام الوقشي في هذا البحث اليسير، وقد أوافقه على بعض الآراء التي اختارها، أو أخالفه بما تيسر لي من أدلة نقلية أو عقلية تعضد ما قلته وتؤيده.

كلمات مفتاحية : الوقشي ، الصرف، غريب حديث الموطأ

The Grammatical Study of Imam al-Waqshī al-Andalusī (d. 489 AH) in his work: Commentary on al-Muwaṭṭaʾ — Explaining its Language, Syntactic Subtleties, and Meanings

A. L. Marwa Maher Mohammed Abdul-Majid
College of Law – Al-Mustansiriya University

Abstract

The language of the Prophetic Hadith has long attracted scholarly attention as both the second source of Islamic legislation and a key linguistic reference after the Qur'an. Among those who contributed to this field was Imam al-Waqshī al-Andalusī (d. 489 AH), who studied the linguistic aspects of *al-Muwaṭṭaʾ* by Imam Mālik ibn Anas (d. 179 AH). His work focused on explicating vocabulary, rare usages, grammatical structures, and semantic nuances within the Hadith, while only briefly addressing legal rulings. Al-Waqshī frequently cited the views of prominent linguists, engaging critically with them through correction, preference, or independent selection of grammatical positions, sometimes explicitly, other times implicitly. His critique extended beyond linguistic interpretation to morphological analysis, where he supported certain derivations rejected by others, drawing evidence from both Hadith and classical Arabic usage. This study examines al-Waqshī's linguistic contributions, at times endorsing his views and at times challenging them with textual and rational arguments.

Keywords: al-Waqshī; Arabic Morphology; Linguistic Analysis of Hadith; Lexical Studies in *al-Muwaṭṭaʾ*

المقدمة

اعتنى العلماء بلغة الحديث النبوي الشريف عناية كبيرة وواسعة، لأنه المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، وكذلك المصدر الثاني من المصادر اللغوية بعد القرآن الكريم ومن هؤلاء العلماء الإمام الوقشي الأندلسي(489ه)، إذ اعتنى بلغة موطأ الإمام مالك بن أنس الأصبحي(179ه) إمام دار الهجرة النبوية الذي من أوائل كتب الحديث النبوي الشريف وأقوال الصحابة وتابعيهم ﷺ التي دُوّنت في عصر الاحتجاج اللغوي أو بعده بمدة قريبة، وكان يعد من أصح الكتب قبل ظهور صحيحي البخاري ومسلم، إذ اعتنى الإمام الوقشي بشرح ألفاظ الموطأ وغريبه وتراكيبه، وبيان دلالاته وظلاله الثانوية في سياق الحديث النبوي الشريف لكنه لم يتعرض لاستنباط الأحكام الفقهية منه إلا بالقدر اليسير غير المسهب، فقد ذكر الإمام الوقشي كثيرا من أقوال أئمة أهل اللغة وآرائهم الصرفية ويناقشها، وقد يبيّن مواطن الضعف والخطأ فيها، أو يصححها أو يختار أحد أقوال اللغويين منها، أو يختار المذهب النحوي من دون التصريح بذكره في أكثر المواطن، وقد يصرح في بعضها، ولا تقف تخطئته عند اللغويين فحسب، بل يخالفهم في بناء الأحكام الصرفية، فيحتج بالحديث النبوي الشريف بإثبات جواز اشتقاق بعض المشتقات التي رفضها اللغويون، ويعضد هذا بكلام العرب، وأنا أيضا قد ناقشت أقوال الإمام الوقشي في هذا البحث اليسير، وقد أوافقه على بعض الآراء التي اختارها، أو أخالفه بما تيسر لي من أدلة نقلية أو عقلية تعضد ما قلته وتؤيده.

اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة وسبعة مباحث، فجاء في المبحث الأول: تثنية المصدر وجمعه، وجاء في المبحث الثاني: المصدر واسم المرة، وجاء في المبحث الثالث: بناء فعل وأفعل باتفاق المعنى أو اختلافه، وجاء في المبحث الرابع: التذكير والتأنيث، وجاء في المبحث الخامس، تناوب الصيغ الصرفية، وجاء في المبحث السادس: اشتقاق اسم الفاعل وجاء في المبحث السابع: اشتقاق اسم التفضيل من الفعل الرباعي، وأردفت ذلك بخاتمة أجزت فيها أهم النتائج توصلت إليها، وبثبت للمصادر والمراجع التي ساعدتني في إتمام هذا البحث.

المبحث الأول: تثنية المصدر وجمعه.

قال الوقشي:(وَأَصْلُ الجَنَابَةِ: البُعْدُ عَنِ الطَّهَارَةِ[ابن فارس،3، 428/1979]؛ سُمِّيَتْ بِذلِكَ لأنَّ الجُنُبَ يَتَجَنَّبُ مَوَاضِعَ التَّعَبُّدِ وأعْمَالهُ حَتَّى يَغْتَسِلَ، والمَشْهُوْرُ في فِعْلِهَا أَجْنَبَ الرَّجُلُ رُبَاعِيًّا،وَحَكَى أَبُو إِسْحَاق: أَجْنَبَ وَجَنِبَ بِكَسْرِ العَينِ[الجواليقي،31، ابن الأثير ،2005، 109/1. 109/1] ويُقَالُ مِنْهُمَا: رَجُلٌ مُجْنِبٌ وَجُنُبٌ، فَمَنْ قَال مُجْنِبٌ ثَنَّى وَجَمَعَ وأَلْحَقَ عَلَامَةَ التَّأْنِيثِ إِذَا وَصَفَ بِهِ المَرْأَةَ، ومَنْ قَال: جُنُبٌ فَالأفْصَحُ الأَشْهَرُ أَنْ لَا يُثَنِّي وَلَا يَجْمَعُ وَلَا يُلْحِقُهُ عَلَامَةَ التَّأْنِيثِ، وبِهَذِهِ اللُّغَةِ وَرَدَ القُرْآنُ العَزِيزُ قَال تَعَالى:ﭐﱡ ﱓ ﱔ ﱕ ﱖ ﱠ
[سورة المائدة، الآية:6]، وَمِنَ العَرَبِ مَنْ يُثَنِّي ويَجْمَعُ، فيَقُوْلُ: جُنبَانِ وجُنُبُوْنَ وأَجْنَابٌ وَجَنبَةٌ لِلْمَرْأَةِ وجَنَبَاتٌ وجَنبَتَانِ, وأَمَّا الجُنُبُ الَّذِي يُرَادُ به الغَرِيبُ، فَإِنَّهُ يُثَنَّى ويُجْمَعُ ويُؤَنَّثُ، ولَمْ يُسْمَعْ فِيهِ غَيرَ ذلِكَ قَال الشَّاعِرُ[لسان العرب،1994، 640/1].

وَمَا كَانَ غَضُّ الطَّرْفِ مِنَّا سَجِيَّةً... وَلكِنَّنَا فِي مَذْحَجٍ جُنُبَانِ

ويُرْوَى: "غُرُبَانِ" وهُمَا سَواءٌ، وَقَالتِ الخَنْسَاءُ:[الخنساء،13، 2004]

فَابْكِي أَخَاكِ لأَيْتَامٍ وَأَرْمَلَةٍ... وابْكِي أَخَاكِ إِذَا جَاوَرْتِ أَجْنَابَا

وَمِنَ العَرَبِ مَنْ يَقُوْلُ -مِنَ الجَنَابَةِ الَّتِي هِيَ ضِدُّ الطَّهَارَةِ-: رَجُلَانِ جُنُبَانِ فَيُثَنِّي، فَإِذَا جَمَعَ يَقُوْلُ: رِجَالٌ جُنُبٌ)[الوقشي،2001، 88/1-90].

وما ذكره الوقشي فقد أكده أهل اللغة، ويقال:" أَجْنَبَ الرجل" إذا أصابته الجنابةُ [الفراهيدي،6، 148/1980]، والفعل الثلاثي يختلف معناه عن الفعل الرباعي، فيقال: "جَنُبَ الرجل"، أصابه وجع الجنب[ابن القوطية،1993، 50]، وبعض شراح الحديث أجازوا تساوي اللفظين، وَيُقَالُ فِي الْفِعْلِ :" أَجْنَبَ الرَّجُلُ وَجُنِبَ" بِضَمِّ الْجِيمِ وَكَسْرِ النُّونِ وَالْأُولَى أَفْصَحُ وَأَشْهَرُ[التوربشتي،1، 156/2008، النووي،1971، 5/4، البرماوي،2، 450/2012،ابن أرسلان 2016، 528/1، العيني،1، 224/2007]، وهو ما نقله الأزهري عن الفراء، وأجازه طائفة من اللغويين كالمبرد،

ونقله ابن منظور عن ابن بري، لكن الأكثر استعمالا هو الفعل الرباعي عند ابن بري[الأزهري،11،81/2001، المبرد،3،13/1997، ولسان العرب،1،279/1994] ولكن الحريري انتقد من ساوى بينهما، ونسب الوهم إليهما[الحريري،143،2003]، وَقَدْ جَمَعُوهُ جَمْعَ سَلَامَةٍ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ فَقَالُوا: قَوْمٌ جُنُبُونَ[أبو حيان،3/651، الفيومي،62]، وقد زُعم الرؤاسي أنه سمع رجلا قال:{ مررتُ بجَنَبِينَ} يعني: بقوم جُنُب، فحسُنَ الجمعُ هاهنا؛ لأنَّ القوم قد حُذفوا هاهنا، فلم يؤد الجنب إذ أفرد عن المعنى[ابن الأنباري،1،321/1981].

ولم يرد الجنب جمعا في القرآن الكريم، لأنه اسم جرى مجرى المصدر الذي هو الإجناب والمصدر يدل على القليل والكثير، فلا يثنى ولا يجمع بحسب جمهور النحويين [الزمخشري،1/546، ابن يعيش،3،254/2001]، ووصف هذه اللغة أنها الأفصح والأشهر، وكذلك وصفها الإمام النووي[النووي،1971]، ووصفها ابن دريد أنها أعلى اللغات[ابن دريد،1،271/1987]، ويرى الوقشي أنَّ تثنيته وجمعه لغة قليلة وهو ما ذهب إليه جمهور المحدثين[ابن الأثير،1،109/2005،التوربشتي،1،156/2008،النووي،4،5/1971،ابن دقيق 1/128،ابن العطار،1،201/2006، الفاكهاني،2010،الكرماني،1981،3/160، الدماميني ، 1،403/2009]، وهو ما أجازه بعض اللغويين، ونسب ابن يعيش ذلك إلى الأخفش [الأزهري،2001، 81/11، ابن سيدة،7،242/2000، ابن منظور،1994،1/279 ابن يعيش، 2001،3/254]، وقد وردت التثنية في قول السيدة عائشة" رضي الله عنها":(كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ إِنَاءٍ بَيْنِي وَبَيْنَهُ وَاحِدٍ، فَيُبَادِرُنِي حَتَّى أَقُولَ: دَعْ لِي، دَعْ لِي، قَالَتْ: وَنَحنُ جُنُبَانِ)[لإمام أحمد،25593،1991، مسلم،321، أبو داود،77]، واحتج البعلي بهذا الحديث على صحة تثنية المصدر[1]، وَذكر الزجاج أنَّ من الْعَرَب من يُثَنِّي وَيجمع وَيجْعَل الْمصدر بمنزله اسمِ الْفَاعِل، وَإِذا جُمعَ جُنُب قيل فِي الرِّجال: جُنُبُون، وَفِي النِّسَاء: جُنُبَات، وللاثنين: جُنُبَان[البعلي،2003،47]، فورود اللفظة في الحديث النبوي يدل على أن تثنية المصدر جائز الاستعمال ولغة صحيح فصيحة، وفيه رد على بعض النحويين الذين منعوا ذلك، وإن كانت لغة قليلة الاستعمال، والاستعمال هو مدار القبول أو الرفض، وقد ذكر اللغويين أن الفضل وهو مصدر قد جُمِع على فضول[الأزهري،287،1979، الهروي،5،145/2003، ابن الأثير،1/ 466].

المبحث الثاني: المصدر واسم المرة.

قال الوقشي في بيان قول الراوي:(قَالَ يَحْيَى: سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ فِي الرَّجُلِ يَتَمَضْمَضُ وَيَسْتَنْثِرُ مِنْ غَرْفَةٍ وَاحِدَةٍ: إِنَّهُ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ)[الليثي،1،110/2013]، فأبان الفرق بين لفظتي فيما نقله عن أئمة اللغة:(وَغَرْفَةٌ وَغُرْفَةٌ مَصْدَرَانِ مِنْ غَرَفْتُ، وَقَالَ الفَرَّاءُ:" غَرَفْتُ غَرْفَةً بِفَتْحِ الفَاءِ، وفي الإِنَاءِ بِضَمِّهَا"، فَجَعَلَ الغَرْفَةُ -بِفَتْحِهَا- مَصْدَرًا، والغُرْفَةُ-بِضَمِّهَا- قَدْرَ مَا يُغْرَفُ مَرَّةً وَاحِدَةً، وَكَذَلِكَ قَالَ فِي الحَسْرَةِ والحُسْرَةِ، والجَرْعَةِ والجُرْعَةِ [الفراء،2،190/1980]، وقُرِئَ بِهِمَا:{ثَلَاثُ غَرَفَاتٍ} مَفْتُوحَةَ الرَّاءِ، ومَنْ سَكَّنَهَا فَقَدْ أَخْطَأَ، وَقِيَاسُ هَذَا البَابِ أَنَّ مَا كَانَ عَلَى "فَعْلَةٍ" مَصْدَرًا أَوْ اسْمًا غَيرَ مَصْدَرٍ، فَإِنَّ العَينَ فِيهِ تُحَرَّكُ فِي الجَمْعِ السَّالِمِ، فَمِثَالُ المَصْدَرِ ضَرْبَةٌ وَضَرَبَاتٌ وحَسْرَةٌ وحَسَرَاتٌ، وَمِثَالُ الاسْمِ: جَفْنَةٌ وجَفَنَاتٌ وَقَصْعَةٌ وقَصَعَاتٌ فَإِذَا كَانَتْ "فَعْلَةٌ" صِفَةً جُمِعَتْ عَلَى فَعْلَاتٌ كَصَعْبَةٍ وصَعْبَاتٍ وعَيلَةٍ وعَيلَاتٍ، وَلَا يَجُوْزُ غَيرُ هَذَا إِلَّا فِي ضَرُوْرَةِ شِعْرٍ، كَمَا قَال ذُو الرُّمَّةِ[ذي الرمة،1337،1402]:

أَبِتْ ذِكَرٌ عَوَّدْنَ أَحْشَاءَ قَلْبِهِ ... خُفُوْقًا وَرَفْضَاتُ الهَوَى فِي المَفَاصِلِ

فَإِذَا كَانَتِ العَينُ يَاءً أَوْ وَاوًا سَكَنَتْ، واستَوَى فِي ذَلِكَ الاسْمُ والصِّفَةُ كَرَوْضَةٍ وَرَوْضَاتٍ، وعَيبَةٍ وعَيبَاتٍ، وإِنَّمَا سَكَّنُوا اليَاءَ والوَاوَ مَخَافَةَ أَنْ يُحَرِّكُوْهَا فَتنقَلِبَ أَلِفًا، و"حَفَنَاتٌ" مُحَرَّكَةُ العَينِ لا غَيرُ، والحَفْنَةُ بِاليَدَينِ جَمِيعًا، والحَثْيَةُ بِاليَدِ الوَاحِدَةِ، كَذَا قَال الأَخْفَشُ، ولَا مَعْنَى لِتَخْصِيصِهِ الحَفْنَةَ بِاليَدَينِ جَمِيعًا؛ لأَنَّهَا قَدْ تَكُوْنُ بِاليَدِ الوَاحِدَةِ، وَكَذَلِكَ قَال صَاحِبُ "العَينِ": الحَفْنُ: أَخْذُ الشَّيءِ بِرَاحَةِ الكَفِّ)[الوقشي،1،90/2001-91]، وهاهنا يرى الوقشي أن اللفظين مصدران، وفي كلام الوقشي نظر فهو خلاف ما قاله الفراء، والصواب أنه قال:(والغُرْفة: المغروف، والغَرفة: الْفَعلة، وكذلك الْحُسْوة والحَسْوة والخُطْوة والخَطْوة والأُكلة والأَكلة، والأُكلة المأكول والأكلة المرة، والخُطوة ما بين القدمين فِي المشي، والخَطْوة: المرَّة، وما كَانَ

1) ينظر: المطلع على ألفاظ المقنع:

مَكسورًا فهو مصدر مثل إنه لحسن المشية والجلسة والقِعدة) [الفراء،2،190/1980]، وقد قرأ ابن كثير، نافع وأبو عمرو بفتح الغين، وقرأ الباقون:(غُرْفَةً) بضم الغين[الأزهري،1،214/1991]، والغريب في هذا أنَّ بعض النحويين قدّم قراءة سبعية متواترة على سبعية قراءة متواترة أخرى، إذ قال النحاس:(واختار أبو عبيد:ٱ هي يج يح يخ ّ[سورة البقرة الآية:249]، بضم الغين، قال: لأنه لم يقل: غَرْف، وإنما هو الماء بعينه، قال أبو جعفر: الفتح في هذا أولى، لأنَّ الغرفة بالضم هي ملء الشيء يقع للقليل والكثير والغرفة بالفتح المرة الواحدة وسياق الكلام يدلّ على القليل فالفتح أشبه، فأما قول أبي عبيد أنه اختاره، لأنَّهُ لم يقل: غرف فمردود، لأنَّ غرف واغترف بمعنى أحد)[النحاس،1،123/2000]، وهذا لا يجوز أن يخرج من عالم كبير كأبي جعفر النحاس الذي عُرِف عنه احتجاجه بالقراءات القرآنية لا سيما القراءات السبع المتواترة، وفضلا على دم الترجيح بينها، فهذه جرأة كبيرة من النحويين، والسبب وراء ذلك أنهم يحكمون المقاييس، وهذا التحكيم يجرهم إلى ترجيح قراءة سبعية، وتقديم قراءة سبعية أخرى عليها، وفضلا على ردِّها أو رفضها، وهذا منطق مستغرب جدا، لأن أصحاب القراءات القرآنية لا يقرؤون على الأقيس والأشهر في اللغة، إنما يقرؤون على الأصح في الأثر، وروى ابن خالويه عن ثعلب عدم التفضيل بين القراءات السبعية[ابن خالويه، 2،221/1992]، وأما قوله:{ ومَنْ سَكَّنَهَا فَقَدْ أَخْطَأَ } ، فالوقشي هو من أخطأ فأجاز النحويون غُرْفَات وظُلْمات بالإسكان تخفيفًا، وأجاز سيبويه والنحويون ظُلَمات وغُرَفات بفتح اللام والراء وسكونها، وهو جمع قليل، وغرفة وغُرُف جمع كثير مثل ظلمة وظلم[سيبويه،3،581/1988، ابن خالويه، 221/2،1992، ابن جني ،1999 54/1، ابن جني،60/1]، والتخفيف بالسكون لغة لبني تميم وناس من قيس، وهو تخفيفٌ لثقل الضمّة، كما قالوا في رُسُلٍ رُسْلٌ[ابن يعيش،3،256/2001-258، أبو حيان،48/2]، وليس على الأصل، واستدل أبو علي بأن السكون لم يجئ في المفتوح على الأصل إلا نادرا في الشعر فلا يحمل عليه الشائع الكثير، وكذلك الفتح عندهم تخفيفا عن الضم عدلوا عن الضم إليه، وذهب بعضهم إلى الفتح إتباع لما بعد، وان التسكين تسليم للمجموع، واستدل بقول سيبويه: ومن العرب من يدع العين ساكنة، فهذا دليل على أنه سكون الأصل[المرادي، 1373،2008].

قد يرى الوقشي أن بعض المصادر تعامل معاملة الأسماء فمن ذلك قول الراوي:["يَغْتَسِلُ بِفَضْلِ امْرَأَتِهِ"[الأعظمي،163،2004]،المَشْهُوْرُ في البَقِيَّةِ مِنَ المَاءِ وغَيرِهِ أَنْ يُقَال: فَضْلَةٌ [الأزهري،2001، 30-29/12]، وأَمَّا قَوْلُهم: فيه فَضْلٌ فَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُوْنَ اسْمًا لِلشَيءِ الفَاضِلِ كأَنَّه مُصَدْرٌ أُجْرِيَ مُجْرَى الأَسْمَاءِ، كَمَا قَالُوا لِلْعَينِ: طَرْفٌ، ولِلأُذْنِ: سَمْعٌ، وهُمَا في الأَصْلِ مَصْدَرَانِ، ويُحْتَمَلُ أَنْ يَكُوْنَ الفَضْلُ جَمْعُ فَضْلَةٍ كَمَا قَالُوا: تَوْبَةٌ وتَوْبٌ[الباوَرْدي،449،2002] قَال اللهُ تَعَالى:ٱَّ ُّ [سورة غافر، الآية:3]، وأَكْثَرُ مَا يَجِيئُ هَذَا الجمعُ الَّذِي [تُفَرِّقُ] بَينَهُ وبَينَ واحِدِهِ الهَاءُ في الأَسْمَاءِ الَّتِي لَيسَتْ بِمَصَادِرَ كَنَخْلَةٍ ونَخْلٍ، قَالتْ: عِشْرِقَةُ المُحَارِبِيَّةُ:

ولَا شَرِبُوا كَأْسًا مِنَ الحُبِّ حُلْوَةً ... وَلَا مُرَّة إِلَّا شَرَابُهُمُ فَضْلِ

ويُقَالُ: أَفْضَلْتُ الشَّيءَ إِفْضَالًا: إِذَا تَرَكْتُ مِنْهُ فَضْلَةً، فَإِن نَسَبْتَ الفعْلَ إِلَى الشَّيءِ الفَاضِلِ قُلْتَ: فَضَلَ يَفْضُلُ، وفَضِلَ يَفْضَلُ، وفَضِلَ يَفْضُلُ، وهَذِهِ لُغَةٌ شَاذَّةٌ، والأَوْلَى أَفْصَحُهُنَّ) [الوقشي،1،98/2001].

ذكر الوقشي عدة أمور، فذكر عدة لغات، فذكر أنَّ" فَضِلَ يَفْضَلُ" لغة فصيحة لكن " فَضَلَ يَفْضُلُ"، أفصحهن، واللغة الثانية هي لغة أهل الحجاز كما ذكر الخليل[الفرهيدي،1980، 44/7]، ولغة الحجاز هي اللغة الفصحى التي نزل بها القرآن الكريم، ويُقال: فَضِلَ يَفْضِلُ كقولك:"حَسِبَ يَحْسِبُ"، نادِرٌ كما أشار إليه ابن عباد، وابن سيدة فيما نقله عن سيبويه واللحياني[ابن عباد،8،22/1981،ابن سيدة،207/8،2000]، وذكر ابن سيدة أيضا أن الفَضْل والفَضْلَة البَقِيَّة من الشيء أنشده ثعلبٌ للحارثِ بن وَعْلَة:

فلمّا أَبَى أَرْسَلْتُ فَضْلَةَ ثَوْبِهِ... إليه فلم يَرْجِعِ بِحِلْمٍ ولا عَزْمِ[ابن سيدة،2000،206/8].

أما المصدر(فضلة) هو المشهور كما ذكر الوقشي، وقد تكلم به العرب الفصحاء، وقال الأسدي:(الحقلة: فضلة لبن في إناء)[الشيباني،1،213/1974]، وقد ورد المصدر فضل في الحديث النبوي، فقال النبيﷺ :(لَا يُمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِيُمْنَعَ بِهِ الْكَلَأُ مَنَعَهُ اللَّهُ فَضْلَ رَحْمَتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)[الشافعي، 530،1980]، وهذا الحديث يرد على الوقشي الذي ذكر أن المصدر هو الفضلة، ولا يمنع في كلام

العرب أن يأتي للمصدر أكثر من لفظة، فمثلا ورد لفظ الصوم والصيام في القرآن الكريم وغيره كثير، وبعض اللغويين ذكر أيضا مصدر آخر هو الفضول وفضل الشيء، وفضل يفضل فيهما فضولاً [ابن القوطية،1993، 144]، وذكر ابن سيدة مصدر الفُضَالَةُ، وهو أيضا ما فَضَلَ من الشيء، والفَضْلَةُ الثِّيابُ التي تُبْتَذَلُ للنَّومِ، لأنها فَضَلَتْ عن ثِيابِ التَّصَرُّف[ابن سيدة، 8،207/2000].

يختار الوقشي قول سيبويه ويقدمه على غيره من النحويين، فمن ذلك ما جاء تعليقه على بيان اشتقاق لفظة(سبحان)، إذ قال:(وَسُبْحَانَ عِنْدَ سِيبَوَيه اسْمُ عَلَمِ التَّسْبِيحِ وَاقِعٌ مَوْقِعَ المَصْدَرِ ولَيسَ بِمَصْدَرٍ[الكتاب،1،324/1988]، ومُنِعَ الصَّرْفَ كَمَا مُنِعَ عُثْمَان وسُفْيَان، وَزَعَمَ قَوْمٌ أَنَّه مَصْدَرٌ مِنْ سَبَّحَ سُبْحَانًا كالغُفْرَانِ والكُفْرَانِ مِنْ غَفَرَ وكَفَرَ، أَي: عَلَى حَذْفِ الزِّيَادَةِ مِنَ الفِعْلِ وَإِنْ كَانَ لَمْ يُنْطَقْ بِهِ، وَحُذِفَ مِنْهُ التّنوينُ للإضَافَةِ لا لِمَنْعِ الصَّرْفِ، واحْتَجُّوا بِقَوْلِ أُمَيَّة[الثقفي ،102،1998]:

سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانًا نَلُوْذُ بِهِ... وقَبْلَنَا سَبَّحَ الجُوْدِيّ وَالجُمُدُ

وَقَال سِيبَوَيهِ:" إِنَّمَا نَوَّنَهُ هُنَا لأَنَّهُ نَكَّرَهُ، كَمَا يُنَوَّنُ عُثْمَانُ إِذَا نكّرَ"[الكتاب،1،324/1988] ويَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَا قَال سِيبَوَيهِ قَوْلُ الأَعْشَى[الأعشى،107،2005]:

* سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفَاجِرِ *

فَلَمْ يُنَوِّنْهُ، وَهُوَ غَيرُ مُضَافٍ، وَقَوْلُ القَائِلِ:" سُبْحَانَكَ وبِحَمْدِكَ" البَاءُ مُتَعَلِّقَةٌ بِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيرُهُ: وَبِحَمْدِكَ أُسَبِّحُكَ فَحُذِفَ اخْتِصَارًا)[الوقشي، 1،2001/121-122]، وهاهنا اختار قول سيبويه، وهو قول شيخه أبي الخطاب كقولك: بَرَاءَةَ اللهِ من السُّوءِ، كأَنَّه يقول:" أبرَّئُ " براءةَ الله من السُّوء[الكتاب،1،324/1988]، وكلام سيبويه يدل على أنه منصوب على المصدرية، إذ قال:(وانتصابُه كانتصاب الحمدَ لله)[الكتاب،1،324/1988]، وقال أبو سعيد السيرافي:(أمّا سبحان فهو مصدر فعل لا يستعمل كأنه قال: سبّح سبحانا، كما تقول: كفر كفرانًا، وشكر شكرانًا، ومعناه معنى التبرئة والبراءة، ولم يتمكن في مواضع المصادر؛ لأنه لا يأتي إلا مصدرًا منصوبًا مضافًا وغير مضاف، وإذا لم يضف ترك صرفه)[السيرافي، 2،2008/214]، فسبحان في هذا البيت غير مضاف إلا أنَّ(براءة) منصرف، لأنها نكرة وإنْ كانت منونة، وسبحان لا ينصرف، لأنه معرفة، وفي آخره الألف والنون[السيرافي،1،1974/109]، وليس بمصدر لسبّح بل سبّح مشتق منه كاشتقاق حاشيْت من حاشى، إذا نطق بلفظها[ابن مالك،2،1990/185] وهو اسم بمعنى التسبيح وليس بعلم؛ لأنه لو كان علما لم يضف إلا إلى اسم واحد كسائر الأعلام المضافة[ابن مالك،2،2000/959]، ويحتمل سبحان من كونه مصدرًا لا فعل له من لفظهن أو اسمًا منزلاً منزلة المصدر[أبو حيان،3،1998/1367]، ويرى أبو حيان أنه لا نقول إنه كان أصله سبحان الله، فحذف المضاف إليه، وبقي: سبحان؛ لأنهم إذا حذفوا ما أضيفت إليه نونت[أبو حيان،:4/130]، وهو رأي المبرد[المبرد،3/217]، وما ذكره المصنف ابن مالك من أنَّ سبحانًا المنون لم تنو فيه الإضافة، فصرف لجعله نكرة مذهب لبعضهم، وقيل: تنوينه ضرورة، وذهب بعضهم إلى أنَّهُ إذا نون كان مقطوعا عن الإضافة، فلما قطع عنها عاد إليه التنوين، ومن لم ينونه جعله بمنزلة قبل وبعد، وما ذهب إليه المصنف من أنه إذا لم ينون كقوله:(سبحان من علقمة) هو مضاف ترك بهيئته هو قول بعض النحويين[أبو حيان،7/170-171]، والقول ما قاله الوقشي إن الصحيح هو قول سيبويه، لأنه يكفينا مؤونة التقدير.

المبحث الثالث: بناء فعل وأفعل باتفاق المعنى أو اختلافه.

أشار الوقشي إلى الفرق الدلالي بين الفعل الرباعي(أكسل)، وبين الفعل الثلاثي (كسل)، إذ قال:("أَكْسَلَ الرَّجُلُ يُكْسِلُ"، إِذَا عَجَزَ عَنِ الجِمَاعِ، وَهَذَا هُوَ المَشْهُوْرُ مِنَ اللُّغَةِ، وَكَسَلَ عَنِ الأَمْرِ يَكْسَلُ كَسَلًا، قَال العَجَّاجُ[العجاج،2،1980/ 311]:

أَظَنَّتِ الدَّهْمَا وظَنَّ مِسْحَلُ... إِنَّ الأَمِيرَ بِالقَضَا يُعَجِّلُ

عَنْ كَسَلَاتِي والحِصَانُ يَكْسَلُ...عَنِ السَّفَادِ وَهُوَ طِرْفٌ هَيكَلُ

وَقَدْ حَكَى يَعْقُوْبُ فِي "أَلْفَاظِهِ" أَن رُؤْبَةَ كَانَ يُنْشِدُهُ "يَكْسِلُ"، وَقَوْلُ العَجَّاجِ أَيضًا "عَنْ كَسَلَاتِي" يَدُلُّ عَلَى ذلِكَ؛ لأَنَّ المَصْدَرَ عَلَى " فَعَلَان" لا يَجِيءُ إِلَّا مِن الثُّلَاثِيَّةِ نَحْوَ الضَّرَبَان والنَّزَوَانِ

والطَّيَرَانِ)[الوقشي،1،2001/93-94]، وساوى بينهما بعض اللغويين، والكسل مصدر: كسل الرجل إذا غشي المرأة فلم ينزل، ويقال:" أكسل الرجل أيضا إكسالا، وَيُقَال للفَحْلِ الفَاتِرِ كَسِلَ وأكْسَلَ"،[البَندنيجي، 1976، 627، الأزهري،2001، ابن منظور،11،1994/587]، وعدَّ ابن دريد وابن القطاع الفعل الثلاثي(كسل) لغة قليلة، ونقلها الصاغاني عن أبي عُبَيْدَةَ،[ابن دريد، 2،1987/854، ابن القطاع،3،1983/81، الصاغاني، 1977، 5/501] .

فرق بعض اللغويين بينهما، فذكر ابن قتيبة أنه يُقَال: كسل الرجل إذا فتر، وأكسل صَار فِي الكسل، أَو دخل فِي الكسل كَمَا يُقَال يبس الشَّيْء وأيبس إِذا صَار فِي اليبس[ابن قتيبة 1،1978/165]، وقَالَ ابْنُ بَرّيّ:(فَمَنْ رَوَى يَكْسَل فَمَعْنَاهُ يثقُل، وَمَنْ رَوَى يُكْسِل فَمَعْنَاهُ تَنْقَطِعُ شَهْوَتُهُ عِنْدَ الْجِمَاعِ قَبْلَ أَن يَصِلَ إِلى حَاجَتِهِ)[ابن منظور،11،1994/587].

نظير ذلك قوله:(وأَسْجَدَ: إِذَا انْحَنَى، وَقَال بَعْضُهُمْ: سَجَدَ: إِذَا انْحَنَى، واحْتَجَّ بِقَوْلِهِ [تَعَالى]:
ُ نج نح نخ ّ }[سورة البقرة، الآية: 58]، ولَمْ يُرِدْ أُمِرُوا بالدُّخُوْلِ عَلَى وُجُوْهِهِم وإِنَّمَا أُمِرُوا بالانْحِنَاءِ قَال حُمَيدٌ:[الهلالي،96،1951]

فُضُولَ أَزِمَّتِهَا أَسْجَدَتْ... سُجُوْدَ النَّصَارَى لأَرْبَابِهَا

وسُجُوْدُ النَّصَارَى إِنَّمَا هُوَ انْحِنَاءٌ، ويُحْتَمَلُ أَنْ يَكُوْنَ تأْوِيلُ الآيَةِ: ادْخُلُوا البَابَ مُقَدِّرِينَ لِلسُّجُوْدِ بَعْدَ ذلِكَ، كَمَا تَقُوْلُ:" سَيَخْرُجُ زيدٌ مُسَافِرًا"، أَي: مُقَدِّرًا ذلِكَ)[الوقشي،2001، 1/120].

نسب ابن السيد البطليوسي إلى جمهور اللغويين التفريق بينهما [البطليوسي،227،1985]، وفرق أبو عمرو بينهما فقال:(أَسْجَدَ الرجلُ إِذا طَأْطَأَ رأسَهُ وانحَنى وسَجَدَ إِذا وضعَ جَبهتَهَ بِالْأَرْضِ)[أبو عبيد،2/578، المطرزي،1/383]، وهو ما ذهب إليه الزجاج[الزجاج،61،1982]، وأصل ذلك للبعير إذا طأطأ رأسه ليُرْكَبَ، قال[أبو عبيد،2/578]:

" وَقُلْنَ لَهُ أَسْجِدْ لِلَيْلَى فَأَسْجَدَا"[الهنائي ،404،1989]

وفرق بينهما ابن الأثير، فرأى أن أسجد بمعنى انحنى، وأما سجد فبمعنى خضع[ابن الأثير،2/342]، وأظن أن الصواب التفريق بينهما، لأن جمهور اللغويين قالوا كل زيادة في المبنى تعطي زيادة في المعنى وإن كان الفارق بينهما يسيرا، فمن السهولة بمكان على الناطقين عدم التفريق بينهما، وساوى بعض اللغويين بينهما كابن دريد، وعلل ذلك أن أصل اللفظ في اللغة هو إدامة النّظر فِي إطراق إِلَى الأَرْض، وَكَذَلِكَ أَسجد إِذا أدام النّظر أَيْضا[ابن دريد،2،1987/854]، وهو قول ابن السكيت من قبل[ابن السكيت،247،1956، الهروي ،3،2003/867]، وصحح ابن فارس هذا الرأي، لكنه اشترط أَنَّ الْقِيَاسَ يَقْتَضِي ذَلِكَ فِي خَفْضٍ، وَلَا يَكُونُ النَّظَرَ الشَّاخِصَ وَلَا الشَّزْرَ[ابن فارس،3،1979/134]، وكذلك ساوى بينهما ابن القَطَّاع الصقلي وغيره[ابن القَطَّاع،2،1983/125، الزمخشري،1،1998/438، ابن معصوم،5/416]، وقيل : السجود: أصله التطامن والميل يقال: أسجد البعير إذا طَأْمَنَ عنقه ليركبه راكبه[الأزهري،1979،97].

المبحث الرابع: التذكير والتأنيث.

قد يحمل الوقشي في بعض المواضع تذكير الاسم المؤنث على المعنى، فمن ذلك قوله:(قَوْلُهُ: "سِبَاخًا كانَ أَوْ غَيرَهُ" كَذَا الرِّوَايَةُ، وَكَانَ الوَجْهُ: أَوْ غَيرَهَا؛ لأَنَّ السِّبَاخَ مُؤَنَّثَةٌ، وَهِيَ جَمْع سَبِخَةٌ، وَلكِنَّه ذَكَّر الضَّمِيرَ عَلَى مَعْنَى الجَمْع، قَال اللهُ [تَعالى]:ٱ ي يى ذٰ رٰ ّ [سورة النحل، الآية:66]،)[الوقشي،1،2001/105]، وَذكر أيضا أن الذَّهَبَ: يُؤَنَّثُ ويُذَكَّرُ[الوقشي، 1،2001/111].

المبحث الخامس: تناوب الصيغ الصرفية.

يرى الوقشي جواز تناوب الصيغ الصرفي، فيجوز أن يكون أفعل بمعنى فعيل، وجاء تعليقه في بيان قول الراوي، إذ قال:(ومَعْنَى قَوْل المُصَلِّي، اللهُ أَكْبَرُ: اللهُ كَبِيرٌ، وقِيلَ: اللهُ أَكْبَرُ مِنْ كُلّ شَيءٍ والأَوَّلُ هُوَ الصَّحِيحُ؛ لأَنَّهُ إنما يُفَاضَلُ بَينَ الشَّيئينِ إِذَا كَانَ بَينَهُمَا شَيءٌ يَجْمَعُهُمَا ونَحْوُهُ، قَال الرَّاجِزُ:[المبرد،3/247]

قُبِّحْتُمُ يَا آلَ زَيدٍ نَفَرًا ... أَلأَمَ قَوْمٍ أَصْغَرًا وأَكْبَرَا

أَرَادَ: صَغِيرًا وَكَبِيرًا) [الوقشي،1،114/2001]، ونحو هذا فُسِّر اسم التفضيل في القرآن الكريم كقوله تعالى:ﱡ ﱠ ﱡ ﱠ [سورة الروم، الآية: 27]، فأجاز أبو عبيدة أن يكون أفعل بمعنى اسم فاعل أو الصفة المشبهة باس الفاعل، أي: هيِّن، واحتج بكلام العرب الفصحاء فمن ذل قول الشاعر:[المزني،39]

لَعَمْرُكَ ما أدري وإني لأوْجَلُ... على أيّنا تَغْدو المَنِيَّةُ أوَّلُ

أي: وإني لواجل، أي: لوَجِل، وقوله:(فتلك سبيلٌ لستُ فيها بأَوحدِ)[الهاشمي،67]،أي: بواحدٍ وفي الأذان: الله أكبر، أي: الله كبير، وقال الشاعر[الأصفهاني،21،68/1995]:

أصبحتُ أمنحُك الصّدودَ وإنَّني... قسَماً إليك مع الصّدود لأَمْيَل

وقال الفرزدق:[الفردق،489،1987]

إنَّ الَّذي سَمَكَ السَماءَ بَنى لَنا** بَيتاً دَعائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطوَلُ

أي: عزيزة طويلة[أبو حيان،286/10، ابن الصائغ،1،431/2004]، فان احتجّ محتجّ، فقال إن الله لا يوصف بهذا، وإنما يوصف به الخلق، فزعم أنه: وهو أهون على الخلق [التيمي، 1981، 121/2-122]، وإنَّ الحجة عليه قول الله:ﱡ ﱠ ﱡ ﱠ [سورة النساء، الآية:30]، وروى النحاس هذا التأويل عن قتادة[النحاس،1989م،256/5]، وروى الطبري عن ابْنِ عَبَّاسٍ أن معناه: أَيْسَرُ عَلَيْهِ[الطبري،18،486/2001]، ويبدو لي كلام أبي عبيدة منطقيا، فقد وصف الله تعالى نفسه أن بعض الأمور باليسيرة عليه، وهي توازي إلهين وحسَّن وجوَّد أبو جعفر النحاس هذا الرأي، وعلل ذلك بوجود شواهد كثيرة ف كلام العرب، ونقل عن أبي العباس المبرد جوازه[النحاس،1989م،227/4]، وأجاز أبو العباس المبرد استعمال أفعل مؤوّلا بما لا تفضيل فيه قياسا مطردا، ويرى ابن مالك وغيره أنَّ الأولى أن يمنع فيه القياس، ويقتصر منه على ما سمع[ابن مالك،1990،60/3، ابن الوردي،2،474/2008، ابن عقيل،3،182/1962،ابن ناظر الجيش، 2678،2007]، وكثيرًا ما يستعمل(أفعل)غير مقصود به تفضيل[ابن الناظم،345، ابن الصائغ،1،431/2004]، فهذا شيء ذهب إليه المتأخرون كما أشر إليه أبو حيان وهو أن يُؤَوَّل بما لا تفضيل فيه البتة، ويصير كاسم الفاعل أو الصفة المشبهة[أبو حيان،286/10]، وهو ما ذهب إليه بعض النحويين[ابن عقيل، 3،182/1962-183،ابن ناظر الجيش،2007،2678، العيني،1538،2006]، وقولهم في الأذان:(الله أكبر) لأن المفاضلة تقتضي المشاركة في المعنى الواقع فيه التفضيل، والمفاضلة في الكبرياء ههنا تقتضي المشاركة إن قُدِّر فيه: مِنْ كُلَّ شيء، ومشاركةُ المخلوق للخالق في ذلك أو في غيره من أوصاف الربَّ تعالى محال بل كلُّ كبيرٍ بالإضافة إلى كبريائه لا نسبة له، بل هو كَلَ شِيء، فهذه مواضح لا يصح فيها معنى المفاضلة، فثبت أنها صفات مجرَّدةٌ عن ذلك، ومساويةٌ لسائر الصفات، ومثل ذلك كثير[الشاطبي،4،581/2007-582]، ولم يسلم له النحويون هذا الاختيار، وقالوا لا يخلو أفعل التفضيل من التفضيل[الصبان،74/3].

بعض النحويين يرى أنَّ اسم التفضيل باق على معناه، ولا يجوز في حق الله تعالى تأويله بمعنى الهين، إذ لا تفاوت في نسب المقدورات إلى قدرته تبارك وتعالى[ابن مالك،3،60/1990]، فقال الفراء معلقا على قول مجاهد:(الإنشاءة أهونُ عَلَيْهِ من الابتداء لا أشتهي ذَلِكَ، والقولُ فِيهِ أَنَّهُ مثل ضربه الله فقال: أتكفرونَ بالبعث فابتداء خلقكم من لا شيء أشد، فالإنشاءة من شيء عندكم يأهل الكفر ينبغي أن تكون أهون عَلَيْهِ، ثُمَّ قال :ﱡ ﱠ ﱡ ﱠ[سورة الروم، الآية: ٢٧]، فهذا شاهدٌ أَنَّهُ مثل ضربه الله، حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ، قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا الْفَرَّاءُ قَالَ حَدَّثَنِي حِبَّانُ عَنِ الْكَلْبِيِّ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ:(وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ):عَلَى الْمَخْلُوقِ، لأَنَّهُ يَقُولُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: كُنْ فَيَكُونُ، وَأَوَّلُ خَلْقِهِ نُطْفَةٌ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ)[الفراء، 1980، المكي،538،1989]، وجمهور العلماء على ما أشار إليه الفراء[البخلي،3،412/2002، ابن قتيبة،221، الرماني،105، الباقلاني،2،592/2001،الإسكافي،1،947/2001،المُجَاشِعِي،390،2007]، وقيل: وَهُوَ أَهْوَن على الْمَيِّت؛ لِأَنَّهُ يُعِيدهُ دفْعَة وَاحِدَة، وَفِي الأول خلقه حَالا بعد حَال[السجستاني 1995، 73]، ويتأول النحويون الآية أن" مِن" مقدرة مع اسم التفضيل إذا كان خبرا، ويقل في الصفة، وذلك من قبل أنَّ الغرض من الخبر إنّما هو الفائدة، وقد يُكتفى في حصولها بقرينةٍ، وإذا علم المفضول جاز حذفه غالبا، فأمّا الصفة فإنّها في الكلام على ضربَيْن: إمّا التخليص والتخصيص وإمّا المدح والثناء، وكلاهما من مَقامات الإسهاب

والإطناب لا من مَظان الإيجاز والاختصار، وإذا كان كذلك لم يَلِق الحذفُ بها، وبعضهم أخذ بقول أبي عبيدة[ابن الأثير،2000، 286/1، ابن يعيش، 4،134/2001، الرضي،1975، 640/3] فبقاء اسم التفضيل على أصل معناه هو الأولى، فعدم التأويل أولى من التأويل، ولأن التأويل لا يتوافق مع دلالة سياق الآيات لكونه هذا الصفات لا يشارك الله تعالى معه أحد من المخلوقين.

ورأى الوقشي أن تناوب بعض الصيغ الصرفية يعدُ نادرا، وجاء تعليقه على قول الراوي:(" رَأَى رَسُوْلُ الله ﷺ مُستلْقِيًا في المَسْجِدِ"[الزهري،573،1992] كَذَا رَوَاهُ أَهْلُ الحَدِيثِ، وأَنْكَرَهُ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ، وَقَال: إِنَّمَا يُقَال: اسْتلْقَى إِذَا رَقَدَ عَلَى قَفَاه، وَلَا يُقَالُ: اسْتَلْقَى، ومَنْ قَالهُ فَالوَجْهُ فيه أَنْ يَكُوْنَ بِمَعْنَى أَلْقَى، ومَجِيءُ اسْتَفْعَلِ بِمَعْنَى أَفْعَلَ عَزِيزٌ لَمْ يَرِدْ إِلَّا في أَلْفَاظٍ نَادِرَةٍ مِنْهَا قَوْلُهُ:{اسْتَوْقَدَ نَارًا ٱ ٱ لِي مج ّ[سورة البقرة، الآية: ١٧])، وبعض اللغويين رأى أن أمثلة هذا التناوب الصرفي يحفظ حفظا ولا يقاس عليه[ابن يعيش،1972، 84].

المبحث السادس: اشتقاق اسم الفاعل.

الإمام الوقشي يحتكم إلى القياس الصرفي كثيرا الذي قعَّدهُ اللغويون، فيرى أنَّ الرواية المشهورة قد جاءت مخالفة للقياس، وإنْ كانت على لسان إمامه الإمام مالكﷺ، والقياس أنْ يكون قياس اسم الفاعل على وزن فاعل، لأنَّ اشتقاقه من الفعل الماضي الثلاثي، وجاء تعليقه على قول الإمام مالك:(مُجْزِيءٌ عَنْهُمُ)[الأعظمي،2،96/2004]، إذ قال:(كَذَا الرِّوَايَةُ والمَشْهُوْرُ في هَذِهِ اللَّفْظَةِ: أَجْزَأَنِي الشَّيءُ يُجْزِئُنِي أَي: كَفَانِي، وجَزَى عَنِّي يَجْزِي، أَي: قَضَى وأَغْنَى، فَتُعَدِّيَ الأَوَّلَ بِنَفْسِهِ، وتُعَدِّيَ الثَّانِيَ بـ عَنْ، قَال اللهُ تَعَالى:ٱ فم قح قم كج كح كخ ّ [سورة البقرة، الآية:123]، واسْمُ الفَاعِلِ مِنْهُ جَازٍ، قَال اللهُ تَعَالى:ٱ تهثم جح جم ّ [سورة لقمان، الآية:33]، فَكَانَ القِيَاسُ عَلَى هَذَا أَنْ يَقُوْلَ: جَازٍ عَنْهُم، والَّذِي جَاءَتْ بِهِ الرِّوَايَةُ عَنْ مَالِكٍ لُغَةٌ، وَلكِنَّهَا غَيرُ مَشْهُوْرَةٍ)[الوقشي،2001، 1/116-117]، فأشار الوقشي إلى الوجه المشهور في اشتقاق اسم الفاعل من الفعل(أجزأ)،وقد ورد في كلام العرب مثل هذا الاستعمال كقولهم:(قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ! أَرَأَيْتَ الصَّيَامَ مَاذَا هُوَ؟ ! قَالَ: "فَرْضٌ مُجْزَى)[ابن الوراق،353،1999]، من الفعل الرباعي أجزى، وروى الأصمعي:(أهل المدينة يقولون:" قد أمرتُ فلاناً يَتَجازى دَيني على فلان، أي: يتقاضاه، ويقال: أجزاني الشيء يجزيني فهو مُجْزِئ لي)[ابن الأنباري،1،386/1992]، وهذا دليل صريح على صحة استعماله، والإمام مالك هو من أهل المدينة، وقد تكلم بكلامهم، وقال الخليل:(ورجلٌ مُغْنٍ أي: مجزىءٌ، وقد غَنِيَ عنه فهو غان)[الفراهيدي، 4،450/1980]، وَيُقَال: هَذِه إبلٌ مَجازِيءٌ يَا هَذَا، أَيْ تَكْفِي الحِمْل الواحدُ مُجْزِىءٌ، وَفُلَان بارع مُجزىءٌ لأمره، أَي كافٍ أمْرَه[الأزهري،2001، 100/11]، والجَزِيءُ: الرَّجُلُ المُجْزِىءُ أَمْرَه، وفَحْلٌ مُجْزِىءٌ[ابن عباد،7،152/1981] ، وَروى الأزهري أنه قد أُنْشِدْتُ لبَعض أهلِ اللُّغة بَيتاً يَدُلُّ على أَنَّ معنى جُزْءٍ معنى الْإِنَاث، وَلَا أَدْرِي البيتُ قَديمٌ أم مَصْنوع، أنشدوني:[الأزهري،2001، 100/11]

إنْ أَجْزَأَتْ حُرَّةٌ يَوْمًا فَلَا عَجَبٌ... لَا تُجزِيءُ الْحُرَّةُ المِذْكَارُ أَحْيانا.

المبحث السابع: اشتقاق اسم التفضيل من الفعل الرباعي

قد يخالف الإمام الوقشي جمهور اللغويين، فيجوِّز مسألة اشتقاق اسم التفضيل من الفعل الرباعي محتجا بما ورد في الموطأ من حديث وبما ورد في كلام العرب الفصحاء، ومستعينا بما أجازه بعض اللغويين، وهذه المسألة فيها خلاف بين اللغويين، فمنعها الجمهور وأجاز الكوفيون التعجب من السواد والبياض فحسب، وذكر أبو حيان للكوفيين قولين أحدها: أحدهما: أنه يجوز من جميع الألوان، فأجاز الكسائي وهشام: ما أَحْمَرَه! من الحُمرة، إلا أنَّ الأجود عندهما: ما أَشَدَّ حُمرتَه![الأنباري،1961،:1/120، أبو حيان،10/233] ، وجاء تعليقه في بيان قول سيدنا عمرﷺ :(إِنَّ أَهَمَّ أَمْرِكُمْ عِنْدِي الصَّلَاةُ، مَنْ حَفِظَهَا وَحَافَظَ عَلَيْهَا، حَفِظَ دِينَهُ، وَمَنْ ضَيَّعَهَا، فَهُوَ لِمَا سِوَاهَا أَضْيَعُ)[الزهري 6،1992]، إذ قال:(هكَذَا رُوِيَ فِي هَذَا الحَدِيْثِ، وكَانَ الوَجْهُ أَنْ يُقَال: فَهُوَ لِمَا سِوَاهَا أَشَدُّ إِضَاعَة؛ لأَنَّ الفِعْلَ الزَّائِدَ عَلَى ثَلاثَةِ أَحْرُفٍ لا

يُبْنَى مِنْهُ أَفْعَلَ، وَقَدْ أَجَازَهُ سِيْبَوَيهِ فِيْمَا كَانَ أَوَّلَهُ الهَمْزَةُ خَاصَّةً، وجَاءَ كَثِيْرًا فِي الكَلامِ والشِّعْرِ كَقَوْلِ ذِي الرُّمَّةِ[ذي الرمة،1898،1982]:

وَمَا شَنَّتَا خَرْقَاءَ وَاهِيَتَا الكُلَى... سَقَى بِهِمَا سَاقٍ وَلَمَّا تَبَلَّلا

بِأَضْيَعَ مِنْ عَيْنَيْكَ لِلدَّمْعِ كُلَّمَا... تَوَهَّمْتَ رَسْمًا أَوْ تَذَكَّرْتَ مَنْزِلا)

[الوقشي،2001،1:13/1]الواقع اللغوي يؤيد جواز ذلك، فقد ورد اسم التفضل من الفعل الرباعي في الحديث النبوي لا سيما في الألوان، فقد ثبت أنَّ النبي ﷺ قال عن نهر الكوثر في الجنة:(حَوْضِي مَسِيرَةُ شَهْرٍ زَوَايَاهُ سَوَاءٌ، مَاؤُهُ أَبْيَضُ مِنَ الثَّلْجِ، وَأَطْيَبُ مِنَ الْمِسْكِ، آنِيَتُهُ كَنُجُومِ السَّمَاءِ، مَنْ شَرِبَ مِنْهُ لَا يَظْمَأُ بَعْدَهُ أَبَدًا)[البخاري،6579،2002، ابن حبان ،6452،1983، الطبراني، 11249]، وفي رواية لمسلم:(وَمَاؤُهُ أَبْيَضُ مِنَ الْوَرِقِ) [مسلم،26]، وأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: إِنَّ لِي حَوْضًا طُولُهُ مَا بَيْنَ الْكَعْبَةِ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ أَبْيَضَ مِنَ اللَّبَنِ)[ابن أبي شيبة،1989 ،34104]، وعَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ:(الْحَوْضُ أَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ وَأَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ وَأَبْرَدُ مِنَ الثَّلْجِ وَأَطْيَبُ رِيحًا مِنَ الْمِسْكِ)[ابن أبي شيبة،31688،1989]، وقال أبو هريرةﷺ:(أَنَّهُ قَالَ: أَتُرَوْنَهَا حَمْرَاءَ كَنَارِكُمْ هذِهِ؟ لَهِيَ أَسْوَدُ مِنَ الْقَارِ)[الأعظمي،2004، 3648] وعَن ابن عَبَّاسﷺ قال:(نزل آدم بالحجر الأسود يمسح بدموعه وهو أبيض من الكرسف)[ابن راهويه ،1991 938]، قال أبو داود: سمعتُ أحمد بنَ صالحٍ يقول: كان أُسامةُ أسودَ شديدَ السواد مِثْلَ القَارِ وكان زيدٌ أبيضَ منَ القطن)[أبو داود،3:580/]، فهذه جملةٌ من أقوال النبيﷺ والصحابةﷺ الذين هم أفصح الناس كلاما، ويستحيل العقل تواطؤهم على اللحن، فألسنتهم خلت منه، ودوّنت أقواله قبل فساد اللغة، وظهور اللحن، فهي حجة على من منع ذلك من اللغويين، فكان على اللغويين أن ينظروا إلى هذه الشواهد الصحيحة الفصيحة، ويبنوا عليها أحكامهم، فأحكامهم في كثير من المواضع قد اتسمت بالاضطراب، وذلك أنهم لم يقفوا على الموروث اللغوي كاملا، إذ كان استقراؤهم ناقصا، وعلى أساس هذه الأدلة يجب راجعة هذه الأحكام، وفضلا على ما ورد كلام العرب يَقُولون:(هُوَ أَسْوَدُ من حَلَكِ الغُرابِ)[ابن منظور،1994،10/415،الزبيدي،2003، 13 /544]، وسمع الكسائي:(ما أسودَ شعرَهُ)[أبو حيان،4،1998/2083، ابن عقيل ،1962 ،2/162]، وقال ابن الحاج:(عندي جواز اقتياس ما أفعله في السواد والبياض، ولا يقتصر على مورد السماع فيها بل أقول: ما أبيض زيدًا، وما أسود فلانًا في الكلام والشعر)[أبو حيان ،4،1998/2083].

الخاتمة

يمكن أن أوجز أهم النتائج التي توصلت إليها على النحو:

1-كشف هذا البحث اليسير عن جهود علمية كبيرة لعلماء كبرين قامت على دراسة الحديث النبوي الشريف وشرح ألفاظه، وإعراب تراكيبه النحوية، وبيان الإشكالات النحوية فيه التي ظاهرها مخالفة للمطرد المشهور في كلام العرب، وكيف وجَّه هؤلاء العلماء هذه الإشكالات الوجه الصحيحة لكي تسقيم مع قرره النحويون من قواعد لا يجب خرقها، والواجب المحافظة عليها من اللحن والشذوذ والانحراف عن المنطق السليم، فهذه الجهود العلمية أثرت البحث النحوي، وأبان عن وجهات نظر لها وجهة مقبولة وسائغة في اللغة.

2-من هؤلاء العلماء الذين أسهموا في هذه الجهود العلمية الكبيرة الإمام هشام بن أحمد الوقشي الأندلسي المالكي المتوفى سنة(489هـ)، الذي وقف على الألفاظ والتراكيب التي وردت في كتاب (الموطأ) للإمام مالك بن أنس إمام دار الهجرة المتوفى سنة(179ه)، فشرح ألفاظه شرحا وافيا مبينا بالمرتبة الأولى اشتقاقه اللغوي، وأبان عن غوامضه وغريبه، وبيان دلالات ألفاظه، وعيَّنَ مشكلات تراكيبه ووجَّهها الوجه الصحيحة بما توفر لديه من ثقافة لغوية كبيرة فإن مثل هذا الشرح سوف يكون آلته الرئيسة هي اللغة، وما نقله عن أئمة اللغة المشهورين.

3-هذا البحث اليسير ناقش طائفة من الألفاظ من الجانب الصرفي التي ذكرها الوقشي وكان له رأي فيها بالاختيار أو التصحيح تارة، أو التضعيف، والرد على بعض اللغويين تارة أخرى، وقد يجد أن بعض الألفاظ قد خالفت القياس الصرفي، فيصفها باللغة القليلة، فمثال ذلك تثنية المصدر وجمعه، وأنه من العرب من ينطق به، وفات الوقشي أنه ورد في الحديث عامة وفي الموطأ خاصة أن لفظة(جنب)، والتي مصدر قد ثُنّيت، وأجاز بعض اللغويين تثنيته وجمعه اتباعا لما ورد في الحديث النبوي الشرف، وعليه ف

ضير في جمع المصدر وتثنيته وما وافقت القياس الصرفي فيصفها باللغة الفصحى أو المشهورة لكونها موافقة للرواية المشهورة في موطأ الإمام مالك ولأنها جاءت في القرآن الكريم أو في كلام العرب الفصحاء، فهو كثيرا ما يحتج بكلامهم للدلالة على صحة الاستعمال الصرفي، وقد يقدم القياس الصرفي في اللغة على جاء في الرواية المشهورة في الموطأ، ولكنه يوجهها توجيهًا آخر لكي تستقيم مع السياق على نحو ما ذكره في المصدر(فَضْل) لبقية الماء، ورأى أن الصواب أن يكون(فضلة)، وليس غريبا أن يكون للمصدر عدة ألفاظ، ومثل هذا مشهور في اللغة كالصوم والصيام .

4- ففي المبحث الخامس صحح الإمام الوقشي أن يجيء اسم التفضيل لغير التفضيل ويكون بمعنى فعيل، وهو ما أجازه بعض اللغويين كأبي عبيدة، وبعض النحويين يرى أنَّ اسم التفضيل باق على معناه، ولا يجوز في حق الله تعالى تأويله بمعنى باسم الفاعل أو الصفة المشبهة باسم الفاعل، إذ لا تفاوت في نسب المقدورات إلى قدرته تبارك وتعالى، وأن المقصود بالخطاب هم الناس، وفي المبحث الأول أيضا صحح قول سيبويه أن لفظة(سبحان) هو اسم وقع موقع المصدر وليس مصدرا، وبعض اللغويين عدُّوه مصدرا لا فعل له، وما ذهب إليه سيبويه هو قول يخلو من التكلف الواضح في آراء بعض اللغويين.

5- قد يستعمل الإمام الوقشي وسائل اللغة وأساليبها المعروفة مثل الحمل على المعنى فقد حملها على تأويل تذكير الاسم المؤنث مستعينا بذلك ما يؤيده ويعضده من شواهد القرآن الكريم، وفي مبحث (فعل وأفعل) باتفاق المعنى أو اختلافه، فهو يرى أنه ثمة فرق في المعنى وهو المشهور في اللغة فضلا على الرواية المشهورة في الموطأ على ما نحو ما أشار إليه في بناء الفعل الرباعي (أكسل)، وبين الفعل الثلاثي(كسل)، وإنَّ هناك فريقا من اللغويين ساوى بينهما، وكذلك الحال في بناء الفعل الرباعي (أسجد)، وبين الفعل الثلاثي(سجد)، والصواب أن هناك فرقا في المعنى بحسب ما قرروه أن كل زيادة في المبنى تعطي زيادة في المعنى، بيد أن هناك من اللغويين من يرد اللفظين إلى أصل واحد كما في بناء الفعل الرباعي (أسجد)، وبين الفعل الثلاثي(سجد)، هو إدامة النظر إلى الشيء، وليس الانحناء.

7-في المبحث السابع يبين لنا الإمام الوقشي منهج المحدثين وشراح الحديث النبوي الشريف وموقفهم منه، فالإمام الوقشي احتج بالحديث النبوي، وبنى عليه حكما صرفيا، وهو جواز اشتقاق سم التفضيل من الفعل الرباعي مخالفا بذلك جمهور اللغويين الذين منعوا ذلك وبعضهم قصرها على اللونين الأبيض الأسود وقيل الأحمر أيضا، وروي عن بعضهم تعميم ذلك.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

1- إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام: تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد(702هـ) مطبعة السنة المحمدية، بدون طبعة وبدون تاريخ.

2- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي الأندلسي (745هـ) تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، 1418هـ - 1998م.

3- أساس البلاغة: الشيخ أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشريّ (538) تحقيق: محمد باسل عُيون السُود، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى،1419هـ/ 1998م.

4- إصلاح المنطق: أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ابن السكّيت (ت:244ه) شرح وتحقيق: احمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف القاهرة، الطبعة الثانية، 1375هـ/ 1956م.

5- إعراب القرآن: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي النحاس (338ه)، وضع حواشيه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، 1421هـ/2000م.

6- إعراب القراءات السبع وعللها: الحسين بن أحمد بن خالويه أبو عبد الله (370هـ) مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة الأولى، 1413هـ / 1992م.

7- الأغاني: علي بن الحسين بن محمد بن أحمد بن الهيثم الأموي أبو الفرج الأصفهاني(356هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1415هـ/1995م.

8- الأفعال: أبو القاسم علي بن جعفر السعدي ابن القطاع(515هـ) عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، 1403ه/ 1983م.

9- الأفعال: ابن القوطية (367هـ)، المحقق: علي فوده، العضو الفني للثقافة بوزارة المعارف مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثانية، 1993م.
10- الانتصار للقرآن: محمد بن الطيب بن محمد القاضي أبو بكر الباقلاني(403هـ)، تحقيق: د. محمد عصام القضاة، دار الفتح، عَمَّان، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى 1422هـ - 2001 م.
11- الإنصاف في مسائل الخلاف: أبو البركات الانباري تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، المطبعة التجارية الكبرى، بيروت الطبعة الرابعة،1380هـ/ 1961م.
12- البحر المحيط: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (745هـ)، المحقق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت،(د.ت).
13- البديع في علم العربية:المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن الأثير(606هـ)، تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1420هـ /2000م
14- تأويل مشكل القرآن: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري(276هـ) المحقق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت،(د.ت).
15- تاج العروس من جواهر القاموس: محمّد بن محمّد بن عبدالرزّاق أبو الفيض المرتضى الزَّبيدي(1205هـ)المحقق: علي شيري، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، 1424هـ/2003م.
16- تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة:أبو حفص عمر بن مظفر بن الوردي(749هـ) تحقيق: الدكتور عبدالله علي الشلال، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، 1429هـ - 2008م.
17- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي، المحقق: د. حسن هنداوي دار القلم، دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء دار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى،(د.ت).
18- التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه: هشام بن أحمد الوقشي الأندلسي(489هـ)، حققه وقدم له وعلق عليه: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، 1421هـ - 2001 م.
19- تفسير مجاهد: أبو الحجاج مجاهد بن جبر المكي المخزومي(104هـ) المحقق: الدكتور محمد عبد السلام أبو النيل، دار الفكر الإسلامي الحديثة،القاهرة، الطبعة الأولى 1410هـ - 1989م.
20- تفسير مقاتل بن سليمان: أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخي(150هـ) المحقق: عبد الله محمود شحاته، دار إحياء التراث بيروت، الطبعة الأولى، 1423هـ/2002م.
21- التقفية في اللغة: أبو بشر اليمان بن أبي اليمان البَندنيجي(284هـ) المحقق: د. خليل إبراهيم العطية، وزارة الأوقاف، إحياء التراث الإسلامي، مطبعة العاني، بغداد،1976م.
22- التكملة والذيل والصلة: الحسن بن محمد بن الحسن الصغاني(650هـ) تحقيق عدد من العلماء مطبعة دار الكتب، القاهرة، بدءا(1970م-1979م).
23- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: محمد بن يوسف بن أحمد محب الدين الحلبي المصري المعروف بناظر الجيش(778هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1428هـ/2007م.
24- تهذيب اللغة: الشيخ أبو منصور محمد بن احمد الأزهريّ(370هـ) تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 2001م.
25- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي(749هـ) شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى 1428هـ - 2008م.
26- جامع البيان عن تأويل آي القرآن: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري(310هـ) تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2001م.
27- جمهرة اللغة: أبو بكر محمد بن الحسن ابن دريد الأزدي(231ه) المحقق: رمزي منير بعلبكي دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، 1987م.

28- الجيم: أبو عمرو إسحاق بن مرّار الشيباني بالولاء(206هـ)، المحقق: إبراهيم الأبياري ،الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، 1394هـ - 1974م.
29- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: الشيخ أبو العرفان محمد بن علي الصبان (1206هـ) دار أحياء الكتب العربية، القاهرة، (د.ت).
30- درة التنزيل وغرة التأويل: أبو عبدالله محمد بن عبد الله الأصبهاني المعروف بالخطيب الإسكافي (420هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق: د. محمد مصطفى آيدين، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2001م.
31- درة الغواص في أوهام الخواص: أبو محمد القاسم بن علي الحريريّ(516هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى 1422هـ/ 2003م.
32- ديوان الأعشى: أبو بصير ميمون بن قيس بن جندل الوائلي (7 ق. ه)، شرح وتعليق عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، 1426ه /2005م.
33- ديوان أمية بن أبي الصلت: تحقيق الدكتور سجيع جميل الجبيلي، دار صادر بيروت، الطبعة الأولى، 1998م.
34- ديوان حميد بن ثور الهلاليّ(30ه)، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية القاهرة 1951م.
35- ديوان الخنساء: تماضر بنت عمرو السلمية والمعروفة بالخنساء (24هـ) اعتنى به وشرحه: حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، 1425ه- 2004م.
36- ديوان رؤبة بن العجاج(145ه) ضمن مجموع أشعار العرب، نشره وليم بن الورد لايبزك 1903م، ودار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، 1980م.
37- ديوان ذي الرمة شرح الباهلي رواية ثعلب: أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي(231هـ)، المحقق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان جدة، الطبعة الأولى، 1982م - 1402هـ.
38- ديوان العجاج: أبو الشعثاء عبدالله بن رؤبة(90ه) ضمن مجموع أشعار العرب، نشره وليم بن الورد، لايبزك، 1903م، ودار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، 1980م.
39- ديوان علي بن أبي طالب: أبو الحسن علي بن أبي طالب الهاشمي(40ه) تحقيق عبد الرحيم ماردِيني، مكتبة الروضة الحيدرية، النجف (د.ت).
40- ديوان الفرزدق: أبي فراس همّام بن غالب بن صعصعة التميمي ، شرحه وضبطه وقدّم له: الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، 1407هـ - 1987م.
41- ديوان معن بن أوس المزني: تحقيق الدكتور حاتم الضامن، والدكتور نوري القيسي دار الجاحظ، الطبعة الأولى، بغداد،(د.ت).
42- رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام: أبو حفص عمر بن علي بن سالم بن صدقة اللخمي الإسكندري المالكي، تاج الدين الفاكهاني(734هـ)، تحقيق ودراسة: نور الدين طالب، دار النوادر، سوريا، الطبعة الأولى، 1431هـ - 2010 م.
43- الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي: محمد بن أحمد بن الأزهري أبو منصور(370هـ) تحقيق: د. محمد جبر الألفي، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، 1399ه/1979م.
44- الزاهر في معاني كلمات الناس: محمد بن القاسم بن محمد أبو بكر الأنباري (328هـ)، المحقق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1412هـ -1992م.
45- سنن أبي داود: الإمام أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني(ت:275ه) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت،(د.ت).
46- الشَّافِي فيْ شَرْح مُسْنَد الشَّافِعي: أبو السعادات المبارك ابن الأثير(606هـ) المحقق: أحمد بن سليمان ويَاسر بن إبراهيم، مَكتَبَةَ الرُّشْدِ، الرياض، الطبعة الأولى، 1426ه/2005م.
47- شرح أبيات سيويه: يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (385هـ)، المحقق: الدكتور محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة، القاهرة،1394 هـ - 1974 م.

48- شرح ابن عقيل: الشيخ عبد الرحمن العقيليّ المعروف بابن عقيل(769هـ) تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، الطبعة الثالثة عشرة القاهرة، 1382هـ/1962م.
49- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: أبو عبد الله محمد بن محمد بن مالك الطائي(686هـ) تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت،(د.ت).
50- شرح تسهيل الفوائد: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني أبو عبد الله جمال الدين (672هـ) المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، الطبعة الأولى،1410هـ - 1990م.
51- شرح كتاب سيبويه: المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى، 2008 م.
52- شرح الملوكي في التّصريف:يعيش بن علي بن يعيش أبو البقاء موفق الدين الأسدي (643هـ)، المحقق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة العربيّة بحلب، الطبعة الأولى، 1393هـ/1972م.
53- شرح سنن أبي داود: شهاب الدين أبو العباس أحمد بن حسين بن علي بن أرسلان المقدسي الرملي الشافعي(844هـ)، تحقيق: عدد من الباحثين بدار الفلاح بإشراف خالد الرباط، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم، الطبعة الأولى، 1437هـ - 2016م.
54- شرح سنن أبي داود: بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني(855ه)، وضع حواشيه: عمرو محروس، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1428ه /2007م.
55- شرح الكافية: محمد بن الحسن الرضي الاسترآبادي(686هـ) تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس – ليبيا، 1395 - 1975م.
56- شرح الكافية الشافية: أبو عبدالله محمد ابن مالك(672هـ) تحقيق علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1420هـ/ 2000م.
57- شرح المفصل: الشيخ يعيش بن علي بن يعيش(643هـ) قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2001م.
58- صحاح اللغة: إسماعيل بن حماد الجوهري(393هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور العطار دار العلم للملايين، بيروت،(د.ت).
59- صحيح ابن حبان: الإمام الحافظ محمد بن حماد بن أحمد التميميّ البستيّ(354هـ) تحقيق شعيب الارناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، 1414هـ/ 1983م.
60- صحيح البخاري: الإمام أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاريّ(256ه) المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، جدة ، الطبعة الأولى، 1422هـ/2002م.
61- صحيح مسلم: أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوريّ(261هـ) المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت).
62- الطراز الأول والكناز لما عليه من لغة العرب المعول: صدر الدين المدني علي بن أحمد بن محمد معصوم الحسني الحسيني المعروف بعلي خان بن ميرزا أحمد الشهير بابن معصوم (1119هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قدم له بمقدمة ضافية: السيد علي الشهرستاني، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، طهران، (د.ت).
63- العدة في شرح العمدة في أحاديث الأحكام: علي بن إبراهيم بن داود بن سلمان بن سليمان، أبو الحسن، علاء الدين ابن العطار (724هـ)، وقف على طبعه والعناية به: نظام محمد صالح يعقوبي، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 1427هـ - 2006 م.
64- علل النحو: محمد بن عبد الله بن العباس أبو الحسن ابن الوراق(381هـ) المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، 1420هـ - 1999م.
65- العين: الإمام أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيديّ(175هـ) تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائيّ، والدكتور مهدي المخزوميّ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد،1400هـ/ 1980م.

66- غريب الحديث: أبو عبيد القاسم بن سلام الهرويّ(224هـ) دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الثانية، 2003م/ 1424هـ.
67- غريب القرآن: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري(276هـ)، المحقق: أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت، مصورة عن الطبعة المصرية، 1398هـ - 1978م.
68- غريب القرآن: محمد بن عُزير السجستاني أبو بكر العُزيري (330هـ)، المحقق : محمد أديب عبد الواحد جمران، دار قتيبة – سوريا، الطبعة الأولى ، 1416هـ - 1995م.
69- الغريب المصنف: أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي(224هـ)، المحقق: د. محمد المختار العبيدي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون ودار سحنون، تونس،(د.ت).
70- الغريبين: أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي(401هـ) تحقيق الشيخ أحمد فريد المزيدي، مكتبة الباز، مكة المكرمة، 1420هـ/ 2000م.
71- الفرق بين الحروف الخمسة: ابن السيد البَطَلْيَوْسِيُّ(521هـ) تحقيق الدكتور علي زوين مطبعة العاني، بغداد،1985م.
72- فعلت وأفعلت: موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر بن الحسن، أبو منصور ابن الجواليقى (540هـ)، المحقق: سين ماجد الذهبي، دار الفكر – دمشق،(د.ت).
73- فعلت وأفعلت: : إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (311هـ) تحقيق: حسين ماجد الذهبي، الشركة المتحدة للتوزيع دمشق، الطبعة الأولى، 1402هـ/ 1982م.
74- الكامل في اللغة والأدب: أبو العباس محمد بن يزيد المعروف بالمبرد (285هـ) المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1417هـ - 1997م.
75- الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه(180هـ) تحقيق عبد السلام هارون مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1408هـ/ 1988م.
76- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل:أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري(537ه)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د، ت).
77- الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري: الإمام محمد بن يوسف بن علي ابن سعيد شمس الدين الكرمانيّ(786هـ)، دار إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة الثانية 1401هـ/ 1981م.
78- لسان العرب: العلامة اللغوي جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم المعروف بابن منظور(711هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1414هـ/1994م.
79- اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح: شمس الدين البِرْماوي أبو عبد الله محمد بن عبد الدائم ابن موسى النعيميّ العسقلانيّ المصريّ الشافعيّ(831 هـ)، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف نور الدين طالب، دار النوادر، دمشق، الطبعة الأولى 1433هـ/ 2012م.
80- اللمحة في شرح الملحة: محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ(720هـ) المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى 1424هـ/2004م .
81- مجاز القرآن: أبو عبيدة معمر بن المثنى(210هـ) تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثانية،1401هـ/ 1981م.
82- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني (392هـ)، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة،1420هـ- 1999م.
83- المحكم والمحيط الأعظم:أبو الحسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سيدة الأندلسيّ (458) المحقق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1421هـ/ 2000م.
84- المحيط في اللغة: اسماعيل بن عباد بن العباس أبو القاسم الطالقاني المشهور بالصاحب بن عباد(ت385هـ) تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد بغداد،1981م.
85- المذكر والمؤنث: أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فَروة بن قَطَن بن دعامة الأنباري (328هـ) المحقق: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، القاهرة، 1401هـ - 1981م.

86- المساعد على تسهيل الفوائد: بهاء الدين بن عقيل، المحقق: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، دار الفكر، دمشق، دار المدني، جدة، الطبعة الأولى،1400- 1405هـ.
87- مسند إسحاق بن راهويه: أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن راهويه(238هـ)المحقق: د. عبد الغفور بن عبدالحق البلوشي،مكتبة الإيمان، المدينة المنورة،الطبعة الأولى، 1412ه/ 1991م.
88- مسند الإمام أحمد: الإمام الحافظ أبو عبد الله احمد بن محمد بن حنبل الشيبانيّ(241هـ) تحقيق صدقي جميل العطار ، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، 1411هـ/1991م.
89- مسند الشافعي: الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع (204هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت،1400 هـ/1980م.
90- مصابيح الجامع: محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد المخزوميّ القرشيّ بدر الدين المعروف بالدماميني(827هـ) اعتنى به تحقيقا وضبطا وتخريجا : نور الدين طالب، دار النوادر، دمشق الطبعة الأولى، 1430هـ/ 2009م.
91- المصنف في الأحاديث والآثار: الإمام الحافظ أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي (235هـ) تحقيق سعيد محمد اللحام، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، 1409هـ/ 1989م.
92- المطلع على ألفاظ المقنع: محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي، أبو عبد الله شمس الدين (709هـ) المحقق: محمود الأرناؤوط وياسين محمود الخطيب، مكتبة السوادي للتوزيع، الطبعة الأولى، 1423هـ - 2003م.
93- معاني القراءات: الشيخ أبو منصور احمد بن محمد الأزهريّ، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض، الطبعة الأولى، 1412هـ - 1991م.
94- معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الديلمي الفراء(207ه) تحقيق الأستاذ احمد نجاتي محمد علي النجار، والدكتور عبد الفتاح شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، 1400ه/ 1980م.
95- معاني القرآن: النحاس، المحقق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى - مكة المكرمة الطبعة الأولى، 1409ه/1989م.
96- معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (311ه) تحقيق الدكتور: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الاولى،1408هـ/ 1988م.
97- المعجم الكبير: الإمام الحافظ أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبرانيّ (ت:360ه) المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية،(د.ت).
98- المغرب في ترتيب المعرب: العالم اللغويُّ أبو المكارم ناصر بن عبد السيد ابن علي المطرزي الحنفيّ الخوارزميّ(616هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت (د.ت).
99- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي(790هـ) المحقق: مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1428هـ - 2007 م.
100- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية: بدر الدين العيني، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى،1426ه/2006م.
101- مقاييس اللغة: الإمام اللغويُّ أحمد ابن فارس(395ه)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت،1399هـ - 1979م.
102- المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد الثمالي الأزدي المبرد(285ه)، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت،(د.ت).
103- المنتخب من غريب كلام العرب: أبو الحسن علي بن الحسن الهنائي(310هـ)، المحقق: د محمد بن أحمد العمري، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، 1409هـ - 1989م.
104- المنهاج شرح صحيح مسلم: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (676هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، 1392ه/1971م.
105- الموطأ: الإمام أبو عبدالله مالك بن أنس الأصبحيّ(179هـ)، المحقق: محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، أبو ظبي، الإمارات الطبعة الأولى،

1425هـ/ 2004م، والموطأ رواية أبي مصعب الزهري: المحقق: بشار عواد معروف، ومحمود خليل، مؤسسة الرسالة بيروت، 1412ه،1992م، وموطأ مالك رواية يحيى بن يحيى الليثي(244هـ) تحقيق: محمد الراوندي، وإدريس بن الضاوية، ومحمد عز الدين الإدريسي المجلس العلمي، المغرب، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1434هـ - 2013 م.

106- الميسر في شرح مصابيح السنة:فضل الله بن حسن بن حسين التُّورِبِشْتِي(661هـ)المحقق : د. عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الثانية، 1429هـ - 2008هـ.

107- النكت في إعجاز القرآن: علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (384هـ)، المحقق: محمد خلف الله، د. محمد زغلول سلام، مطبوع ضمن: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن [سلسلة: ذخائر العرب (16)]، دار المعارف بمصر، (د.ت).

108- النكت في القرآن الكريم: علي بن فَضَّال بن علي بن غالب المُجَاشِعِي القيرواني أبو الحسن (479هـ)، دراسة وتحقيق: د. عبد الله عبد القادر الطويل، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، 1428هـ - 2007م.

109- النهاية في غريب الحديث والأثر: ابن الأثير، تحقيق: طاهر احمد الزواوي ومحمد الطناحي المكتبة العلمية، بيروت، (د.ت).

110- ياقوتة الصراط في تفسير غريب القرآن: محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم أبو عمر الزاهد المطرز الباوَرْدي المعروف بغلام ثعلب(345هـ)، حققه وقدم له محمد بن يعقوب التركستاني مكتبة العلوم والحكم، السعودية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1423هـ - 2002م.